



منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

واقع المشاريع الاقتصادية الموجهة للمرأة في جمهورية مصر العربية

ا.د. هبة أحمد نصار

أستاذة الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

1. مقدمة

تعتبر نسب مشاركة النساء في سوق العمل في مصر، بشكل عام، أفضل من أغلب الأسواق العربية والشرق أوسطية (18%)، ومع ذلك فهي تقل كثيرا عن نسب مشاركة الرجال (65.7%)، كما أن معدل البطالة بين النساء يصل إلى أضعاف نسبة البطالة بين الذكور، وبالتالي فالفجوات بين الذكور والإناث في سوق العمل لا تزال موجودة وكبيرة، وخصوصا حسب شرائح العمر، حيث يظهر من التعدادات الحديثة أن النساء يبدأن الانخراط في سوق العمل مبكرا وكذلك مغادرته مبكرا بشكل ملحوظ وذلك مقارنة بالرجال الذين تبلغ ذروة انخراطهم في سوق العمل في شريحة العمر 25-39 سنة بينما شريحة الذروة بين النساء تقع بين 20-24 سنة.

وتنحصر النساء في عدد محدود من المهن التي تقع في درجات منخفضة وأحيانا مرتفعة على السلم الوظيفي. فأكثر من ثلث النساء العاملات يشتغلن في القطاع الزراعي والثلث الأخير في المهن (مثل الطب والهندسة) والإدارة والوظائف الفنية، بينما يوجد 11.3% فقط منهن في قطاع الإنتاج والمبيعات، ويتماشى ذلك مع الأوضاع التعليمية للنساء.

ويشير توزيع النساء العاملات حسب نوع النشاط الاقتصادي إلى أن أكثر من النصف يشتغلن في قطاع الخدمات بمعناه الواسع، يليه القطاع الزراعي، بينما يأتي القطاع الزراعي في المقدمة بالنسبة للرجال ويلييه قطاع الخدمات ويزداد نصيب الرجال في قطاعات التصنيع والبناء والتشييد والنقل والمواصلات والاتصالات. وفي المقابل يتضاءل نصيب النساء في قطاع التصنيع، برغم من تركيز النساء في بعض الصناعات على وجه الخصوص، ويعبر ذلك عن ظاهرة "تأنيث بعض الصناعات في مصر"، كما يحدث في صناعات الملابس والكيماويات على سبيل المثال.

أكثر من ذلك، تتضح الفجوة النوعية في العمالة داخل القطاع الزراعي حيث يسيطر الرجال وتخضع النساء للقيود الاجتماعية والثقافية التي تعطيهم مكانة متدنية، سواء في الأجور أو ظروف العمل، حيث تعمل النساء كل الوقت بصور مختلفة، دون حصولهن على عائد مادي معادل لعملهن في هذا القطاع.

و هناك ظاهرة "تأنيث القطاع الحكومي"، حيث زادت نسبة النساء في هذا القطاع بشكل كبير مقارنة بنسبة الرجال. وتتركز النساء داخل القطاع الحكومي في المهن الكتابية والسكرتارية والتي أشبعت بالفعل.

ومن المعروف أن ظروف العمل في القطاع الخاص الرسمي (كمواعيد العمل والأجازات) قد لا تكون ملائمة لبعض أوضاع المرأة الخاصة نتيجة لمسؤولياتها تجاه أسرته.

وبالتالي يمكن القول أن النسبة المرتفعة من العمالة النسائية في القطاع الخاص بالنسبة إلى إجمالي قوة العمل النسائية تعتبر نتيجة لزيادة انخراط النساء في القطاع الخاص غير الرسمي. فبالنسبة للنساء غير المتعلقات يعتبر القطاع غير الرسمي هو المجال المناسب لهن، وهو ما يعتبر مناسبا أيضا حتى لبعض النساء المتعلقات كوسيلة لزيادة دخولهن في أوقات غير منتظمة تناسب ظروف حياتهن.

ومن المهم الإشارة إلى أن التحاق المرأة بالقطاع الرسمي تارة والقطاع غير الرسمي تارة أخرى والتغير في حالتها العملية من "عاملة بأجر" إلى "تعمل لحسابها الخاص" هي مراحل مختلفة للحياة العملية للمرأة تتحدد تبعاً لأوضاعها الشخصية والتزاماتها تجاه أسرته.

كذلك تشير الدراسات إلى أن أكثر من ربع القوة العاملة من النساء يعملن بدون أجر بالمقارنة بـ 10% فقط من الرجال، كما أن نسبة النساء اللاتي يعملن في منشآت تقل عن مئلتها بين الرجال، بواقع 48.3% إلى 54.8% على التوالي. ويعنى ما سبق أن نسبة أكبر من الرجال يتمتعون بحماية قانونية وتأمين صحي واجتماعي مقارنة بنسبة النساء.

وعلى الرغم من أن البطالة هي ظاهرة عامة في سوق العمل إلا أن وقع هذه الظاهرة أكثر شدة على الإناث منه بالنسبة للذكور. فمعدلات البطالة بين النساء زادت

من 17% في تعداد 1977 إلى 25% في عام 2004 في حين أنها تبلغ 9.9% على المستوى القومي . وباختصار، فإن تأثير البطالة على النساء أكثر منها على الرجال، حيث أن فترة البطالة بين النساء أطول منها بين الرجال. ومن المهم الإشارة إلى أن نسبة من سبق لهن العمل كانت أقل للإناث عن الرجال الذين في حالة بطالة . بالإضافة إلى أن نسبة أقل من الإناث اللاتي في بطالة يبحثن عن عمل عن النسبة المماثلة للرجال، وحيث أن معظم الإناث يعملن بأجر في الحكومة فأن نسبة الإناث اللاتي في بطالة وسبق لهن العمل في الحكومة أعلى من النسبة المماثلة للذكور.

وإذا تساءلنا عن العوامل المؤثرة على أوضاع المرأة المصرية في سوق العمل فإنه يمكن تلخيصها في ثلاث عوامل أساسية:

العامل الأول:- الظروف العامة لسوق العمل. فعلى الرغم من خصوصية عمل المرأة إلا أنه لا يمكن فصلها عن أوضاع تشغيل المرأة والظروف العامة في سوق العمل المصري. فالمشكلة الأساسية تتمثل في ضعف قدرة سوق العمل على امتصاص الخريجين وتشغيل كل القوة العاملة، فضلا عن مشاكل أخرى مثل العمالة الزائدة والنقص في المهارات وتدهور الأجر الحقيقي وتدنى الإنتاجية.

أما العامل الثاني والذي أثر على وضع المرأة في سوق العمل فهى السياسات التعليمية والتدريبية، فعلى الرغم من البداية المبكرة لتعليم المرأة في مصر، وعند أواسط القرن التاسع عشر، إلا أن أمية المرأة في مصر أعلى من مثيلاتها في بلدان الشرق الأوسط حيث تصل إلى 45.8% بين الإناث في حين أنها 34.4% على المستوى القومي تعداد 1996. وترتفع هذه النسبة في مصر العليا إلى 58% و72% في الريف مقابل 24.7% في الحضر. كذلك فإن انخفاض مشاركة النساء في التدريب المهني هو نتيجة للتمييز النوعي في هذا النوع من التعليم، فالفتيات تتعلمن مهن تقليدية مثل الحياكة والسكرتارية، في حين يتمرس الذكور على المهن الفنية، مما جعل أعلى نسبة بطالة بين الفتيات الحاصلات على شهادة التعليم المتوسط (تجارى) نتيجة لعدم اكتسابهن المهارات التي يحتاجها سوق العمل.

والعامل الثالث وراء وضع المرأة في سوق العمل فيتمثل في التعارض بين التقاليد الاجتماعية وحقوق المرأة. فعلى الرغم من ان المرأة المصرية تتمتع بأوضاع أفضل من غيرها فى المجتمعات الأخرى من حيث حق العمل والتصويت والمشاركة السياسية فلا تزال التقاليد السائدة تؤدي الى التمييز على أساس النوع وتقسيم العمل في المنزل وخارج المنزل حسب النوع، بالإضافة الى بعض القيم السائدة وخصوصا في الريف والتي تؤكد على ضرورة بقاء المرأة فى المنزل لرعاية الزوج والأبناء بالإضافة الى وجود صعوبات وعقبات كثيرة أمام المرأة لتحقيق

ذاتها في المجتمع المصري سواء في التعليم أو الأنشطة الاقتصادية نتيجة لعدم توفر الخدمات الكافية كالحضانات والمواصلات، ويظهر تصارع الأدوار للمرأة عندما تخرج المرأة للعمل خارج المنزل بالإضافة إلى عملها داخل المنزل.

2. أهداف الدراسة

وفى ضوء ما سبق تستهدف هذه الدراسة على تحديد أهم المشاريع والبرامج التي تمت في مجال التمكين الاقتصادي فى المجالات التالية سواء تمت أو جارى العمل بها فى النواحي التالية:

- البطالة
- سوق العمل
- إنتاجية المرأة
- توليد الدخل
- المشروعات الصغيرة

ولقد تمثلت معايير اختيار المشروعات فيما يلي

- أن يكون التوجه عملي وليس توجه بحثي أو نظري
- أن يكون تمكين المرأة هدف رئيسي وليس هدف تابع، أو أن يكون تمكين المرأة هدف فرعى من المشروع.

وشملت هذه البرامج والمشروعات فى الفترة الزمنية: بداية من عام 1995 إلى 2004.

و تضم الدراسة كل المشروعات التي تمت ويتم تنظيمها من قبل جهات:

- حكومية
- أهلية
- خاصة(محلّى)
- دولية/ متعددة
- أجنبية/ ثنائية
- جهات أخرى

على ان تكون مجال التغطية لهذه المشروعات جميع أقاليم الدولة بحيث نتعرف على كافة أوجه الجهود المبذولة رفع مستوى المرأة الاقتصادي ونواحي القصور والتقدم.

3. منهاجية البحث

استخدمنا في هذا المسح أسلوب المسح الميداني و كان أسلوب المقابلة الشخصية هو الأسلوب المتبع . ولقد بلغ عدد الهيئات المستجيبة تسع عشر مؤسسة وهيئة مصرية وأجنبية.

و يوضح (الجدول رقم 3.1 في ملحق 2) قائمة المشروعات التي تمكنا من الحصول عليها . وبلغ عدد المشروعات المتضمنة ست وخمسون مشروعا وبرنامجا. وهنا نود أن نشير الى ان الى الفرق بين المشروع والبرنامج حيث يشمل البرنامج عدة مشروعات تغطي كافة الجمهورية مثل برنامج الأسر المنتجة وبعض برامج الصندوق الاجتماعي.

وبالإضافة لذلك قمنا بمقارنة نتائج هذا المسح مع مسح مشابه قمنا به عام 1997 (جدول رقم 3.2 في ملحق 2) استخدمنا فيه نفس الأسلوب الميداني إلا وهو المقابلة الشخصية لمقدمي المشروعات. ولقد كانت الأسئلة في هذا المسح متطابقة مع المسح القائم الى حد كبير. ولهذا قمنا بمقارنة بعض الموضوعات لمزيد من التحليل مع عدم الإخلال بنتائج هذا المسح.

4. حدود الدراسة وأهم معوقات إجراءات المسح:

شملت هذه الدراسة المشروعات والبرامج التي استهدفت تحسين وضع المرأة الاقتصادي وتتلخص أهم المعوقات التي واجهتنا في هذا المسح فيما يلي:

- ضيق فترة القيام بالمسح , خاصة وانه على الرغم من اهتمام كافة الهيئات بأهداف هذا المسح إلا انه نظرا لمشغولية القائمين والمسؤولين عن المشروعات فان فترة ملاءم للاستمارة كانت طويلة للغاية وتحتاج من الباحثين المساعدين وقتا طويلا.
- اتساع نطاق المشروعات في جمهورية مصر العربية- على وجه الخصوص وصعوبة تغطيتها نظرا لتعدد القائمين عليها وبعدها.

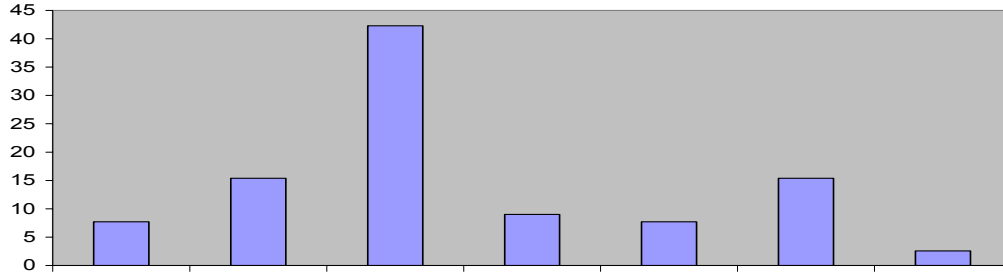
5. تحليل الاستثمارات

5.1 توزيع المشروعات حسب المجالات الرئيسية :

يوضح الشكل رقم (5.1) أن النسبة الأكبر من المشروعات تتخصص في المجال الخدمي بنسبة 42.3% يلي ذلك المجال الزراعي(15.4%), بالإضافة إلى ذلك هناك نسبة لا يستهان من المشروعات(8.9%) تقدم قروضا للسيدات. أما مواجهة الفقر فتخصص به بصورة مباشرة 7.69% من المشروعات. وتتعدد المجالات بعد ذلك الى : المجال الحرفي و مجال محو الأمية و التوعية و الحوكمة و النهوض بالمرأة سواء في

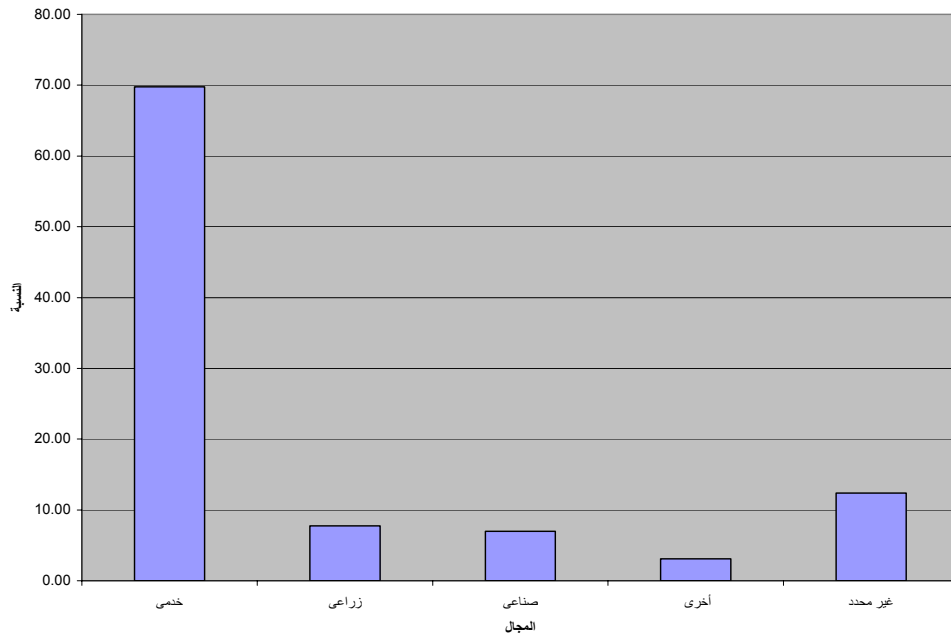
المجال التنموي او البيئيإلخ بنسبة 15.4% ، وتجدد الملاحظة أن هناك نسبة 2.56% من المشروعات لم تحدد مجالاتها الرئيسية.

شكل (5.1): المجالات الرئيسية لأنشطة المشروعات فى هذا المسح



المصدر: جدول 5.1 ملحق 1 وانظر لتفصيل المشروعات جدول 3.3 ملحق 2
والمقارنة بالمشروعات القديمة فى (شكل 5.2) تشير إلى تركيز شديد للمشروعات فى المشروعات الخدمية, والتي تشمل أيضا فى التصنيف السابق القروض والتمويل ومكافحة الفقر مما لا يعكس اى تغيير فى أنماط المشروعات فى المسحين.

شكل (5.2): توزيع المجالات الرئيسية لأنشطة المشروعات فى المسح السابق

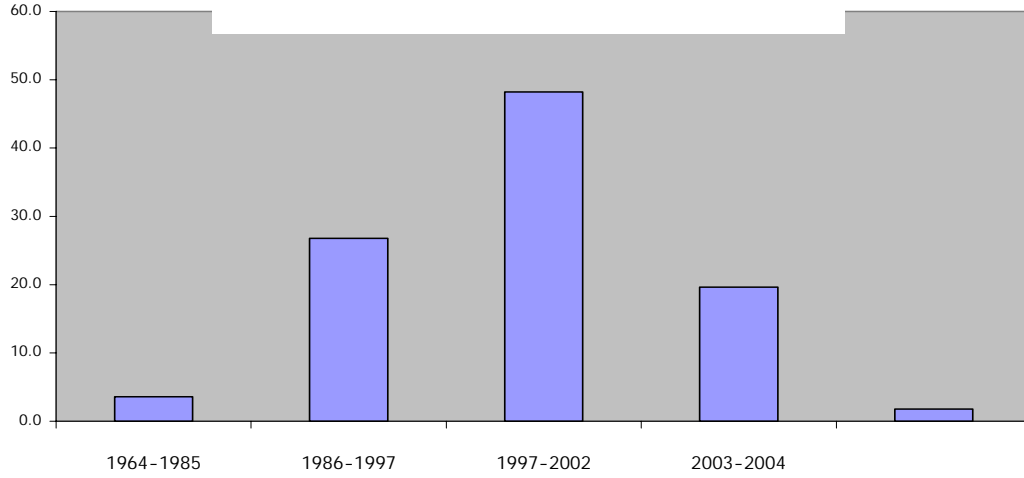


المصدر: جدول 5.2 ملحق 1

5.2 تاريخ بدء المشروع :

يوضح الشكل رقم (5.3) عدد و نسبة المشروعات التى بدأت فى الفترات المختلفة ، و يبين هذا الشكل ان الفترة (1995-2002) تحظى بأكبر نسبة من هذه المشروعات (48.2%) وهى فترة مؤتمر ما بعد مؤتمر المرأة ببيكين -وهى الفترة التى شاهدت ازدهارا فى مشروعات المرأة بصفة عامة فى مصر وعلى مستوى كافة الدول العربية بصفة عامة. والجدير بالذكر أن السنتين السابقتين ل 2003-2004 شهدت ايضا بداية نسبة غير ضئيلة من هذه المشروعات (19.6%) . اما بالنسبة للسنوات التى شهدت اعلى نسبة لبداية المشروعات فهى السنوات 2000 -2001 و 2002 اى مع بداية انشاء المجلس القومى للمرأة, كما هو موضح فى الجدول المفصل لتواريخ بداية المشروعات سنويا - (جدول 5.1 فى ملحق 2)

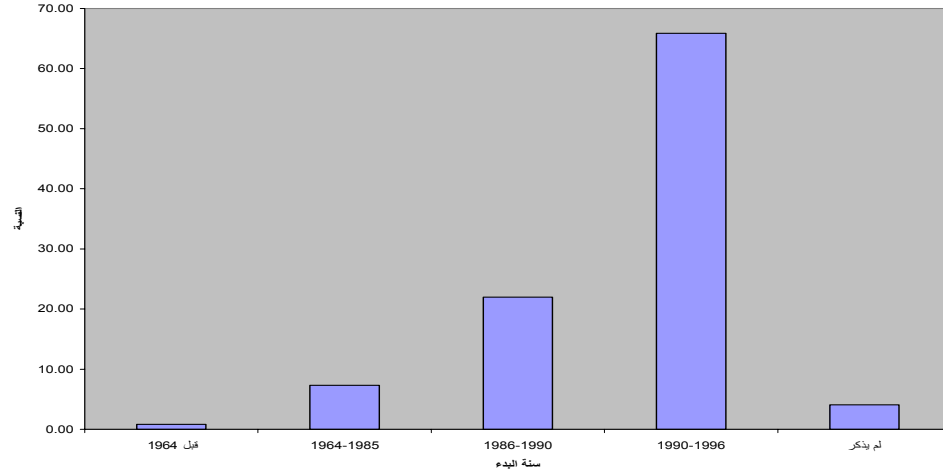
شكل(5.3): توزيع المشروعات وفقاً لفترة بداية النشاط



المصدر: الجدول 5.3 الملحق 1 وللتفصيل (جدول 5.1 ملحق 2)

ومن المفيد دراسة فترة بداية المشروعات في المسح السابق حيث يتبين لنا توافقاً واضحاً بين المسحين نتيجة لتركز فترة بداية المشروعات خلال الفترة 1996-1990 وهي فترة ما قبل مؤتمر بيكين للمرأة وبعده.

شكل (5.4): توزيع المشروعات وفقاً لفترة بداية النشاط بالنسبة للمشروعات فى المسح السابق

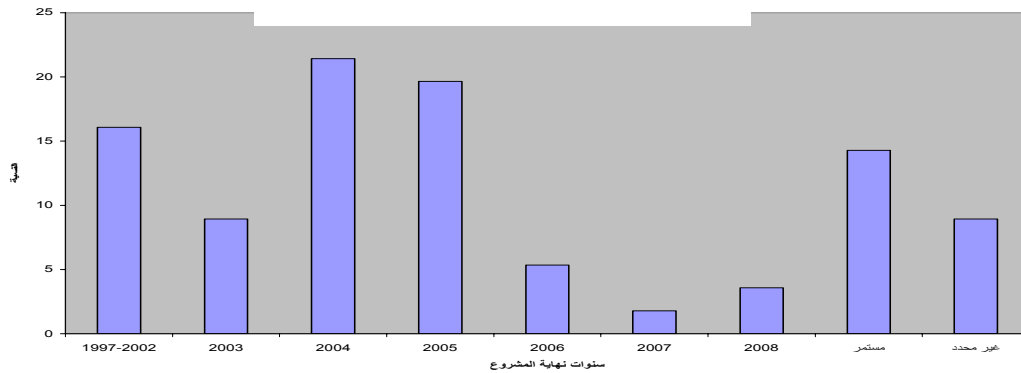


المصدر: جدول 5.4 ملحق 1

5.3 : توزيع المشروعات وفقاً لتاريخ نهاية المشروع :

ومن خلال إعادة تجميع السنوات لتاريخ نهاية المشروع فى جدول (5.2) فى ملحق 2 الى فترات فى جدول (5.5) فى ملحق 1 تمكنا من رسم شكل (5.5). ومن الطبيعي فى ظل ما سبق ذكره ان تتركز فترة نهاية المشروعات فى الفترة 1997-2002 . و يوضح الشكل رقم (5.5) أن عامي 2004 و 2005 يشهدا انتهاء نسبة كبيرة من هذه المشروعات (41%) ، كما أن هناك نسبة غير ضئيلة من هذه المشروعات (14.3%) لا تزال مستمرة و لم يحدد لها تاريخ لنهايتها .

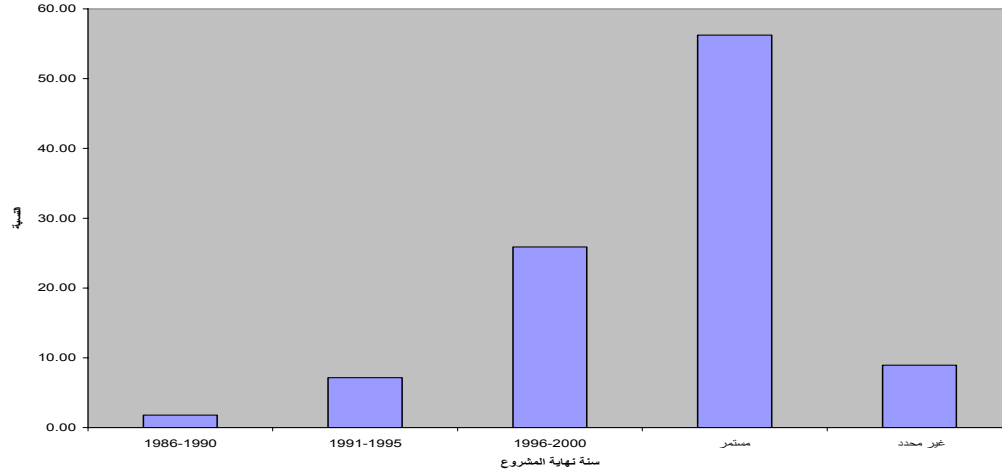
شكل (5.5): توزيع المشروعات تبعاً لفترة نهاية المشروع فى هذا المسح



المصدر: جدول 5.5 ملحق 1 وللتفصيل جدول (5.2) فى ملحق 2

ومن الطبيعي ان نجد ان نسبة كبيرة من المشروعات فى المسح السابق مستمرة وبالتالي فهي تلك المشروعات التي انتهت خلال الفترة 1997-2002 وخلال السنوات 2004 (جدول 5.6) في ملحق 1

شكل(5.6): توزيع المشروعات تبعاً لفترة نهاية المشروع فى المسح السابق

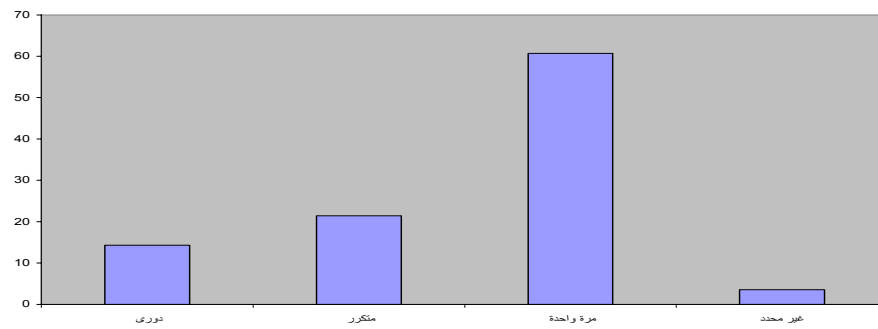


المصدر: جدول 5.6 ملحق 1

5.4 وصف طبيعة المشروع :

يوضح الشكل رقم (5.7) توزيع المشروعات وفقاً لطبيعة هذه المشروعات ، و يتضح أن النسبة الأكبر من هذه المشروعات ذات طبيعة المرة الواحدة (61%) ؛ بمعنى أن أغلب هذه المشروعات تبدأ و تنتهي مرة واحدة و لا تتكرر . ويلي ذلك نسبة المشروعات المتكررة ؛ و هى المشروعات التي تبدأ و تنتهي وتتكرر أكثر من مرة بسبب نجاح المشروع و الرغبة فى الاستفادة من نجاحه مرة أخرى . و أخيراً المشروعات ذات الطبيعة الدورية والتي تبلغ نسبتها (14%) ، و هى المشروعات التي تتكرر باستمرار بمعنى أنها تبدأ و تنتهى ثم تبدأ مرة أخرى و هكذا، وذلك مثل المشروعات التي تقوم بتقديم قروض ثم تسدد هذه القروض و تقدم مرة ثانية بصورة دورية و هكذا .

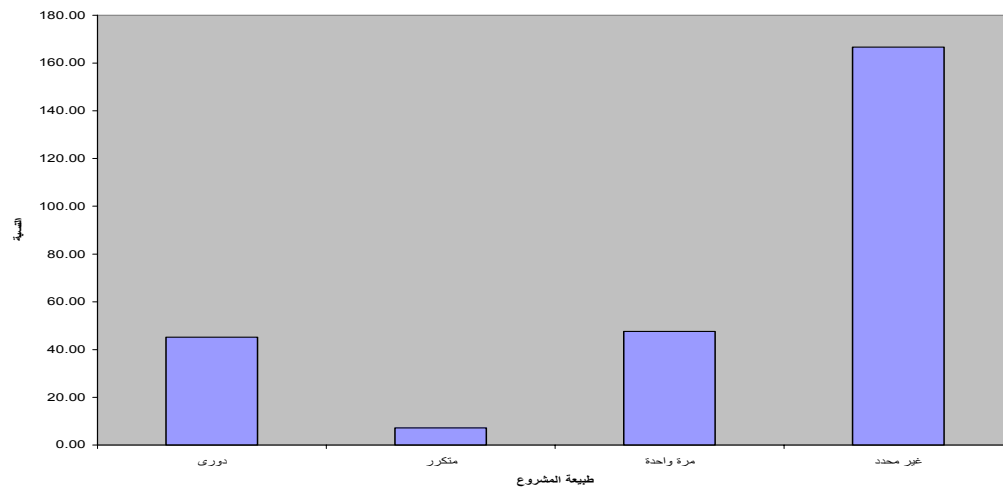
شكل(5.7): توزيع المشروعات وفق لطبيعة المشروعات فى هذا المسح



المصدر:الجدول(5.7) ملحق 1

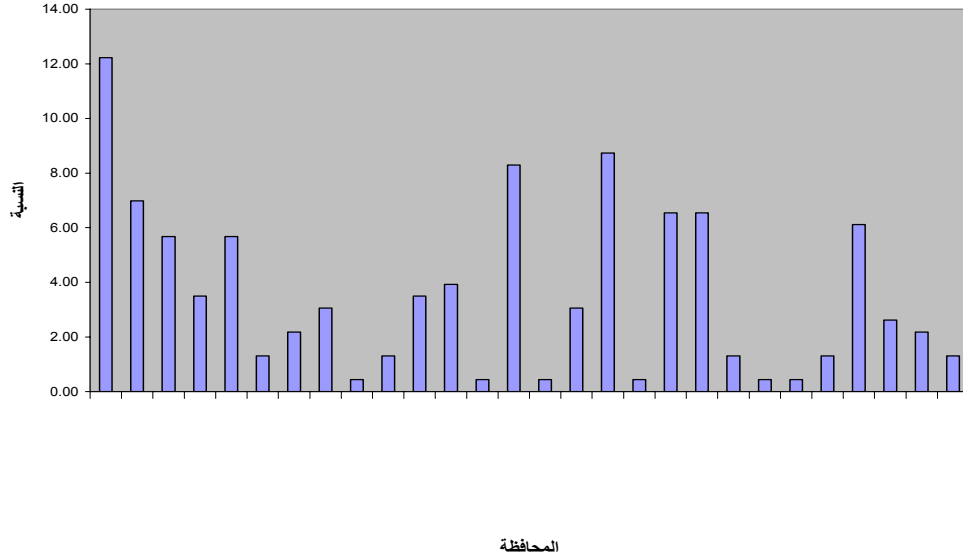
ومن الأجدر بالذكر ان النسبة الكبيرة من المشروعات غير المحددة فى شكل (5.8) فى المسح السابق هى مشروعات مستمرة و بالتالى لم يتم تحديد طبيعتها.

شكل(5.8): توزيع المشروعات وفقاً لطبيعة المشروع فى المسح السابق



المصدر:جدول(5.8) فى ملحق 1

شكل(5.10): التوزيع الجغرافي للمشروعات وفقاً للمحافظات فى المسح السابق



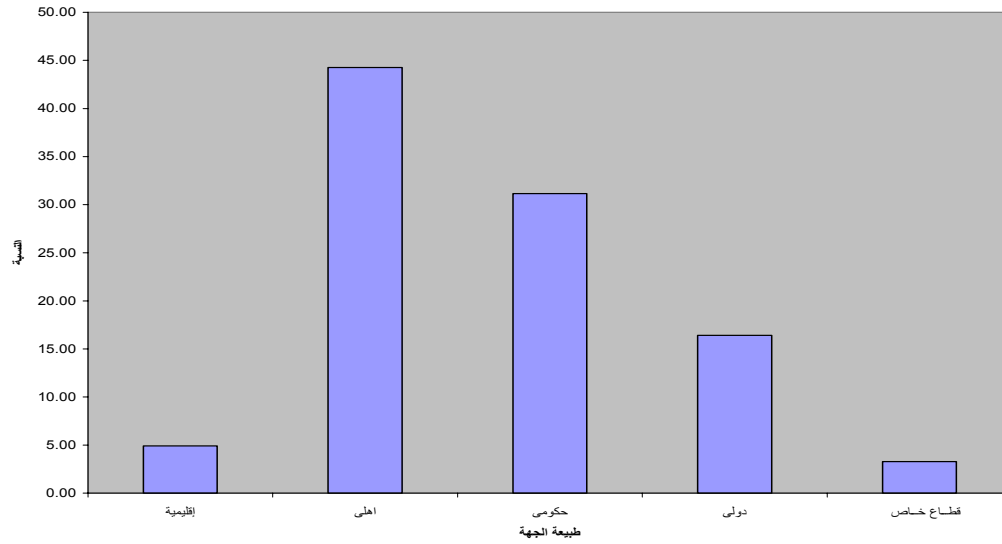
المصدر: جدول(5.10) ملحق 1

أما توزيع المشروعات فى المسح الحالي حسب الموقع فى جدول(5.3) فى ملحق 2 فيوضح انتشار موقع العديد من المشروعات فى قرى متعددة.

5.6 توزيع المشروعات وفقاً لطبيعة الجهات المنفذة للمشروع :

يتضح من كل من الشكل رقم (5.11) ان الجمعيات الأهلية تحتل أعلى نسبة (44.26%) بالنسبة للجهات المنفذة للمشروعات وتأتى المشروعات الحكومية فى المرتبة الثانية بنسبة (31.15%) ، بينما تتوزع النسبة الباقية على الجهات ذات الطبيعة الدولية بنسبة (16.39%) ثم الإقليمية بنسبة (4.92%). وتحتل المشروعات الخاصة المرتبة الأخيرة بنسبة 3.28%. و الجدير بالذكر أن بعض هذه المشروعات قد يقوم بتنفيذها جهات تجمع أكثر من صفة لطبيعتها ؛ مثل الإدارة المركزية للأسر المنتجة التي تجمع بين الصفة الحكومية و الأهلية فى نفس الوقت و تقوم بتنفيذ مشروع الأسر المنتجة .

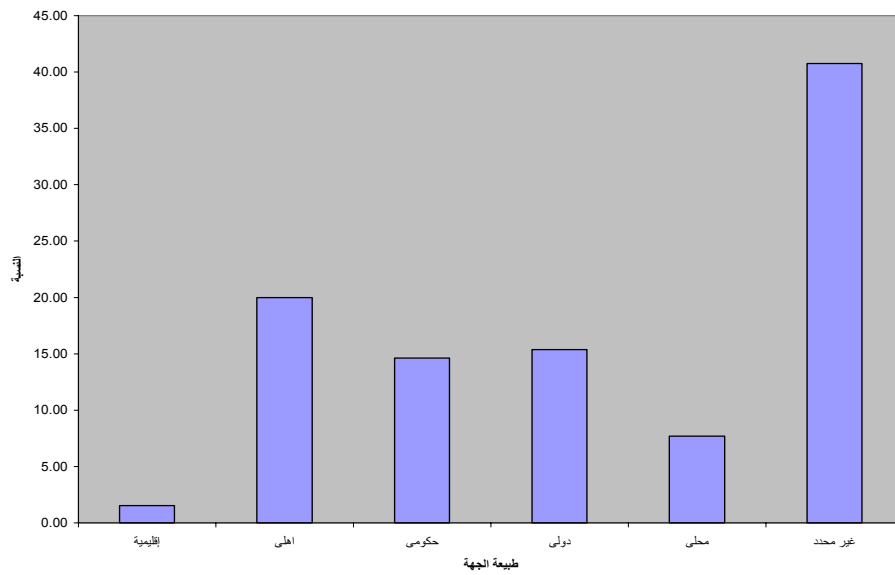
شكل (5.11): تقسيم للمشروعات وفقاً لطبيعة الجهة المنفذة للمشروع



المصدر: جدول (5.11) ملحق 1

وإذا استبعدنا العمود الخاص " بغير محدد" في شكل (5.12) نلاحظ ان نسبة الجهات الأهلية في المسح السابق تحتل أعلى نسبة بين الهيئات المنفذة للمشاريع وتليها الجهات الدولية ثم المحلية.

شكل (5.12): توزيع ا لمشروعات وفقاً لطبيعة الجهة المنفذة للمشروعات في المسح السابق

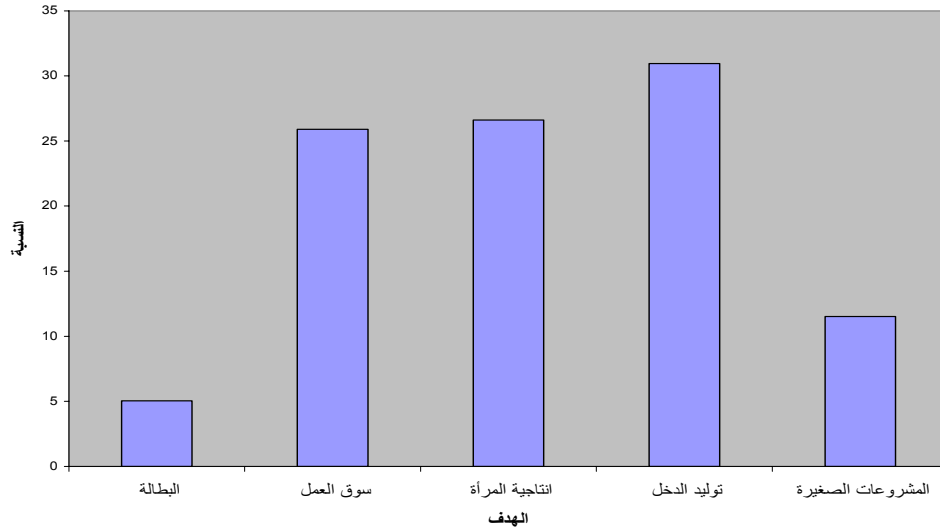


المصدر: جدول (5.12) في ملحق 1

5.7 الأهداف الرئيسية للمشروعات:

ارتبط مدخل تمكين المرأة في المجال الاقتصادي بمدخل زيادة الدخل في أدبيات الحماية الاجتماعية. وبصفة عامة تعددت الأهداف التفصيلية المذكورة للمشروعات كما هو واضح من الجدول رقم(5.4) في الملحق رقم 2 , وبعد إعادة تصنيفها وتجميعها- في ضوء الأهداف الرئيسية التي اتفق عليها الباحثون في هذه الدراسة - في جدول (5.13) في الملحق 1 تبين لنا من شكل (5.13) أن النسبة الأكبر من المشروعات تقع في إطار هدف توليد الدخل (30.94%)، يلي ذلك هدف زيادة إنتاجية المرأة (26.62%) و تنمية سوق العمل (25.90%). بينما يأتي بعد ذلك أهداف متصلة بتنمية المشروعات الصغيرة (11.51%) و أهداف أخرى تدخل في إطار القضاء على البطالة (5.04%).

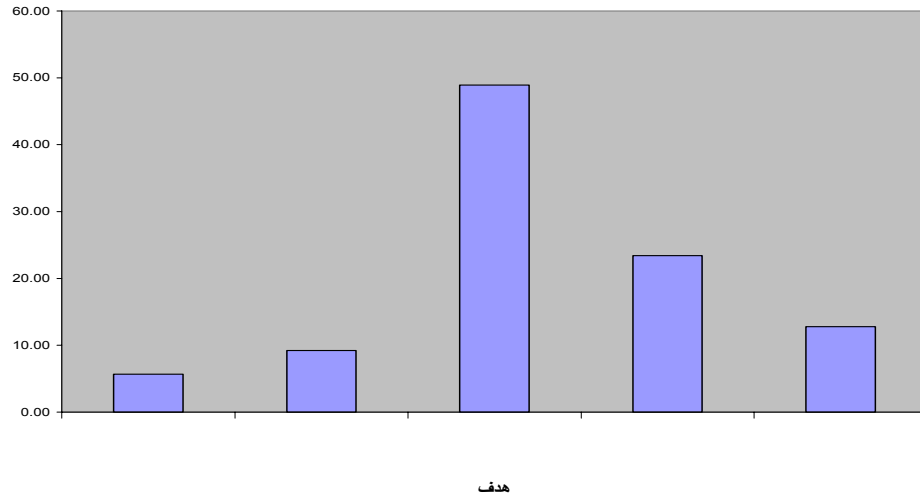
شكل (5.13): توزيع المشروعات وفقاً للأهداف الرئيسية للمشروعات في هذا المسح



المصدر: جدول(5.13) في ملحق 1 (وللتفصيل جدول(5.4) في ملحق 2)

ومن الواضح أن المشروعات في المسح السابق اهتمت أساساً بتدريب المرأة أولاً يليه هدف توليد الدخل ثم المشروعات الصغيرة وسوق العمل, ونعتقد أن كل هذه الأهداف متصلة بعضها.

شكل (5.14): المشروعات وفقاً للأهداف الرئيسية في المسح السابق

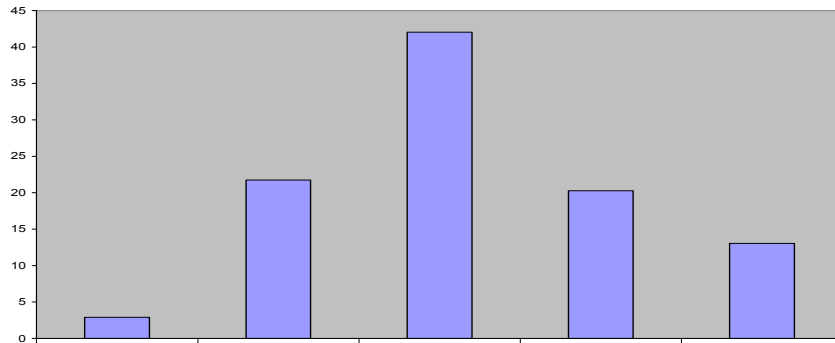


المصدر: جدول (5.14) في ملحق 1

5.8 الأهداف الفرعية للمشروعات

ولقد قدمت المشروعات عددا كبيرا من الأهداف الفرعية كما هو مبين في جدول (5.5) في الملحق 2, وبإعادة ترتيب هذه المشروعات تبين لنا اختلاف ترتيب الأهداف الفرعية حسب الأهمية, فقد احتل هدف رفع إنتاجية المرأة المكانة الأولى يليه هدف تنمية سوق العمل ثم هدف توليد الدخل يليه هدف تنمية المشروعات الصغيرة والقضاء على البطالة (شكل 5.15)

شكل (5.15): المشروعات وفقاً للأهداف الفرعية في هذا المسح



المصدر: جدول (5.15) ملحق 1, وللتفصيل جدول (5.5) ملحق 2

5.9 توزيع المشروعات وفقاً لأنشطة المشروع :

ومن الطبيعي في ظل الأهداف الرئيسية والفرعية للمشروعات أن تكون خدمة تقديم القروض أهم الأنشطة للمشروعات. وبصفة عامة يعد هذا المنهج من أكثر المناهج استخداماً منذ الثمانينات مع التوسع في اقتصاد السوق .

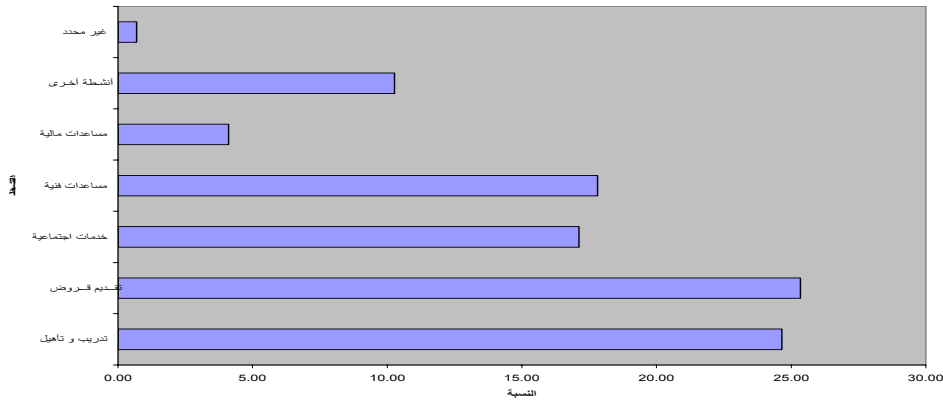
أما التدريب والتأهيل- والذي يتبع منهج الاستثمار البشرى فى الفكر التنموي- فيأتي فى المرتبة الثانية ثم يليه المساعدات الفنية , والتي تعد على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للمشروعات الصغيرة على وجه الخصوص, و تليها فى الأهمية الخدمات الاجتماعية والتي تعد أساسية لرفع مستوى المعيشة بصفة عامة. أما المساعدات المالية فتأتى فى المؤخرة من حيث الأهمية, وتتبع المساعدات المالية وتقديم الخدمات الاجتماعية هدف الرفاهة الاجتماعية فى أدبيات الحماية الاجتماعية وهى منهج قصير الأجل للقضاء على الفقر.

ويعد ذلك امراً طبيعياً وذلك لان منهج المساعدة المالية يعد من اقل المناهج المستخدمة فى الوقت الحالي نظراً للاهتمام المتزايد بالمنهج التنموي أكثر من منهج المساعدات والإعانات.

أما بالنسبة للمسح السابق فلقد لاحظنا ان أنشطة التدريب والتأهيل كان لها أهمية اكبر بالنسبة للمشروعات الخاصة بالتمكين الاقتصادي للمرأة. وقد يرجع ذلك الى ان المشروعات الصغيرة كانت تحتل أهمية اقل فى الألفية السابقة, بحيث احتل هدف تقديم القروض مركزاً اقل.

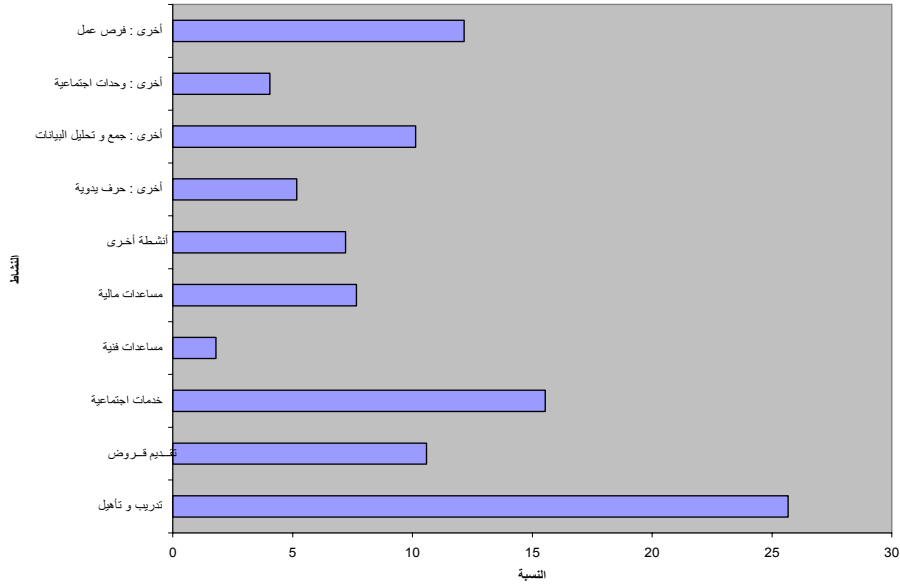
شكل(5.16): تقسيم المشروعات حسب أنشطة المشروعات فى هذا

المسح



المصدر: جدول(5.16) ملحق 1

شكل (5.17): تقسيم المشروعات حسب أنشطة المشروع في المسح السابق

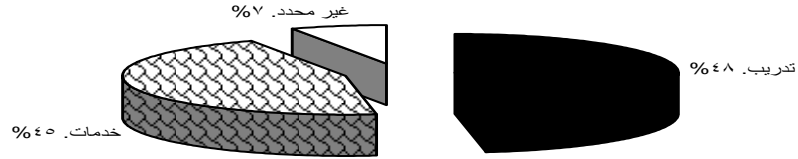


المصدر: جدول (5.17) ملحق 1

5.10 توزيع المشروعات وفقاً للإنجازات الفعلية للمشروع:

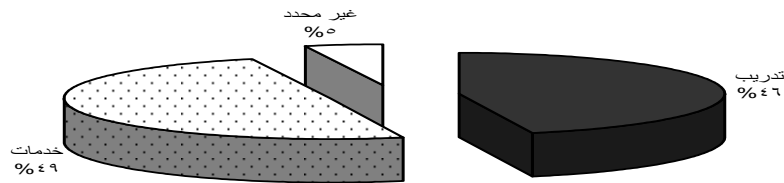
يوضح الشكل (5.18) ان هناك وسيلتين أساسيتين لتنفيذ أهداف مشروعات تمكين المرأة فى المجال الاقتصادي الا وهى التدريب وتقديم الخدمات. والمقصود بتقديم الخدمات الخدمات التمويلية والفنية لأصحاب المشروعات, بالإضافة الى التركيز الشديد على التدريب للمرأة فى كافة ظروفها الاجتماعية والاقتصادية لرفع مهاراتها وتمكينها اقتصادياً. وترتبط هذه الوسائل مع أنشطة المشروعات السابق شرحها من توليد الدخل وتنمية المشروعات الصغيرة. ولم تختلف هذه الوسائل فى المسح السابق عن المسح الحالي.

شكل(5.18): تقسيم المشروعات حسب الإنجازات الفعلية للمشروعات
في هذا المسح



المصدر:الجدول(5.18) ملحق 1

شكل(5.19): تقسيم المشروعات حسب الإنجازات الفعلية للمشروعات في المسح
السابق

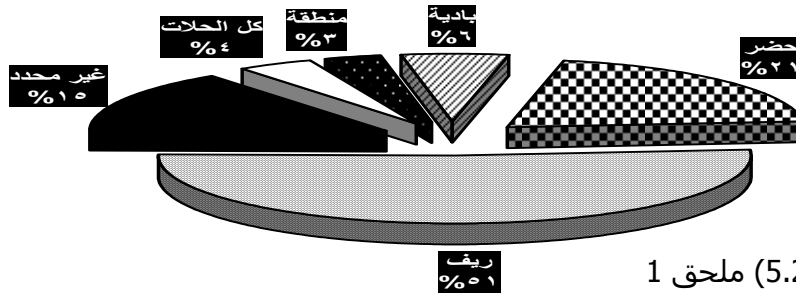


المصدر:الجدول(5.19) ملحق 1

**5.11 توزيع المشروعات وفقاً للفئة المستهدفة :
5.11.1 جغرافياً:**

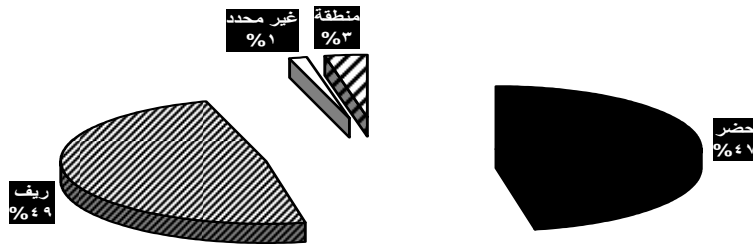
من الواضح ان المناطق الريفية تحظى بحوالى نصف عدد مشروعات التمكين الاقتصادي للمرأة ,في حين لا يحظى القطاع الحضري إلا بأقل من الربع وتوزع بقية المشروعات بين بعض المحافظات او كل أنحاء الجمهورية. وفي ظل أوضاع المرأة فى الريف من حيث انتشار العمل بدون اجر وعدم تنوع الأنشطة الاقتصادية بالإضافة الى الارتفاع النسبي في معدلات التنمية, فان تركيز المشروعات التنموية في هذه المنطقة يعد أمراً ضرورياً. ولم نلاحظ مثل هذا التقسيم في المسح السابق حيث تساوى عدد المشروعات في الحضر والريف دون تفرقة واضحة.

شكل(5.20): تقسيم المشروعات حسب الفئات المستهدفة جغرافيا فى هذا المسح



المصدر: جدول(5.20) ملحق 1

شكل (5.21): المشروعات حسب الفئات المستهدفة جغرافيا فى المسح السابق

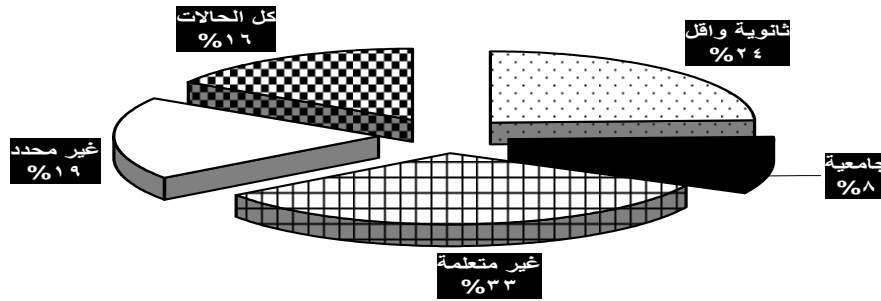


المصدر: جدول(5.21) ملحق 1

5.12 تقسيم المشروعات حسب الفئات المستهدفة تعليميا

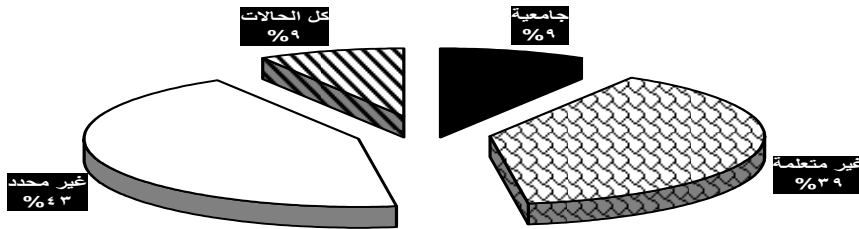
يوضح الشكل رقم(5.22) للمشروعات فى المسح الحالي ورقم (5.23) للمشروعات فى المسح السابق توجه المشروعات نحو الفئات الأمية, وهو أمر طبيعي نتيجة الى الارتفاع النسبي فى معدلات الأمية . وكذلك حيث ان أعلى معدلات البطالة تتركز بين الفئة التي فى التعليم الثانوي, فان هناك نسبة لا بأس بها من المشروعات موجهة لهذه الفئة لرفع مهاراتها وتنمية فرصها فى سوق العمل. وفيما عدا ذلك تعمم 16% من المشروعات فوائدها على كافة الحالات التعليمية , مثل بعض مشروعات التنمية كالأسر المنتجة ومشروعات تقديم القروض والتمويل.

شكل(5.22): المشروعات حسب الحالة التعليمية للمستفيدات فى هذا المسح



المصدر: جدول(5.22) فى ملحق 1

شكل(5.23): تقسيم المشروعات حسب الفئات المستهدفة تعليمياً فى المسح السابق

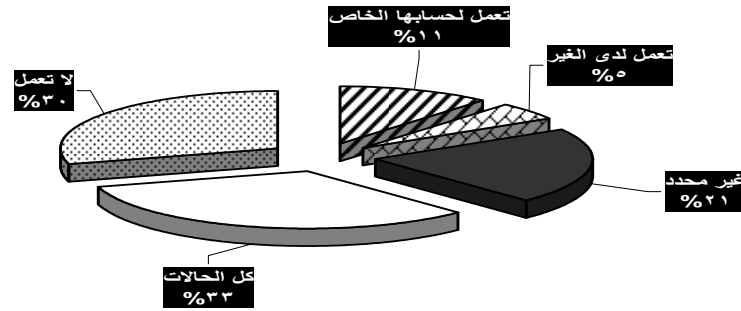


المصدر: جدول(5.23) فى ملحق 1

5.13 توزيع المشروعات وظيفياً:

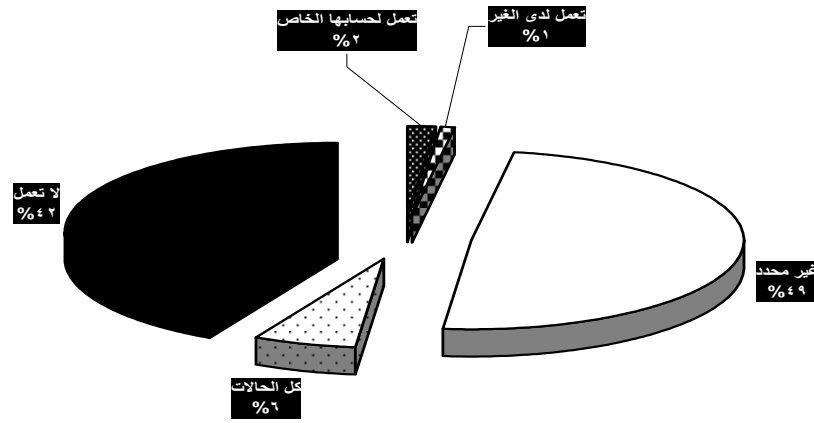
و اذا استبعدنا البرامج التي تطبق على المرأة فى كل حالاتها الوظيفية فان الشكل رقم(5.24) لمشروعات التمكين الاقتصادي فى المسح الحالي او الشكل(5.25) لمشروعات التمكين الاقتصادي للمرأة فى المسح السابق توضح ان المرأة التي لا تعمل تحظى بأعلى نسبة من البرامج والمشروعات تليها نسبة البرامج الخاصة بالمرأة التي تعمل لحسابها الخاص, وكان ذلك متوقعا من التحليل السابق حيث تبين لنا ان المرأة الأمية من أكثر الفئات حصولا على مشروعات تنمية وهى عادة امرأة لا تعمل. كذلك لاحظنا ان تقديم القروض هى من أكثر المشروعات انتشارا فى مجال التمكين الاقتصادي تمشيا مع منهج زيادة الدخل المتبنى عالميا واقليميا منذ بداية السبعينات.

شكل(5.24): تقسيم المشروعات حسب الفئات المستهدفة وظيفيا في هذا المسح



المصدر: الجدول(5.24) فى ملحق 1

شكل(5.25): المشروعات حسب الفئات المستهدفة وظيفيا فى المسح السابق

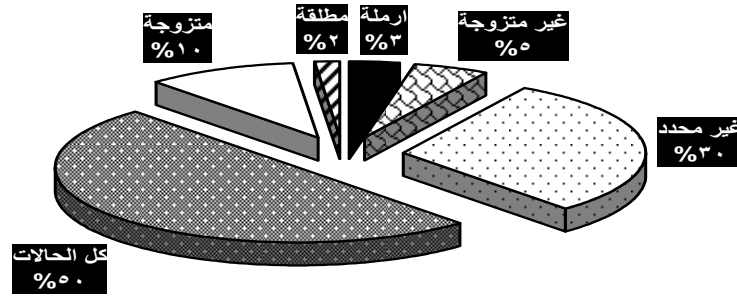


المصدر: الجدول(5.25) ملحق 1

5.14 توزيع المشروعات اجتماعيا:

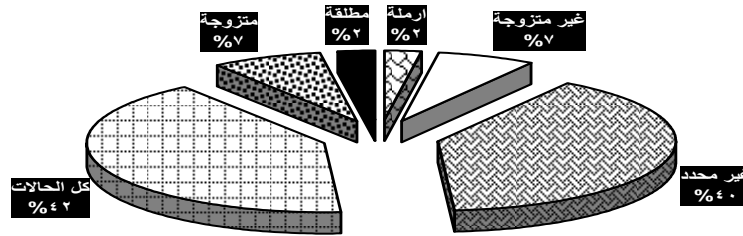
إذا استبعدنا المشروعات التي تتوجه للمرأة في كل حالاتها الاجتماعية فان المرأة المتزوجة تحصل على أعلى نسبة من المشروعات سواء بالنسبة لمشروعات فى المسح الحالي شكل (5.26) او المشروعات فى المسح السابق شكل (5.27). ومن الغريب توجه نسبة ضئيلة للغاية الى المرأة الأرملة . ولكن ذلك لا يعنى انخفاض نسبة المشروعات الموجهة للمرأة المعيلة حيث ان هذه الفئة قد تندرج داخل فئة المرأة المتزوجة بالإضافة الى فئة المرأة المطلقة والأرملة.

شكل(5.26): تقسيم المشروعات حسب الفئات المستهدفة اجتماعيا في هذا المسح



المصدر: الجدول(5.26) في ملحق 1

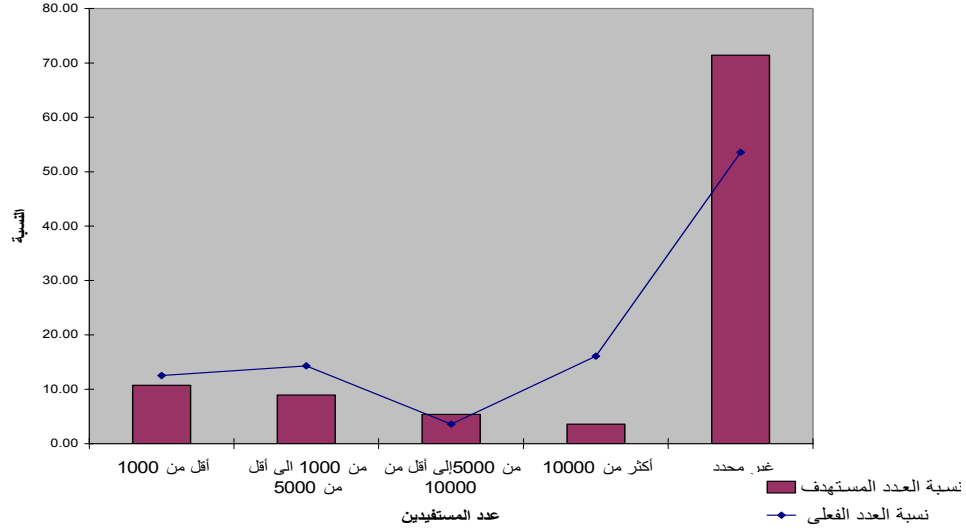
شكل(5.27): تقسيم المشروعات حسب الفئات المستهدفة إجتماعيا في المسح السابق



المصدر: جدول(5.27) ملحق 1

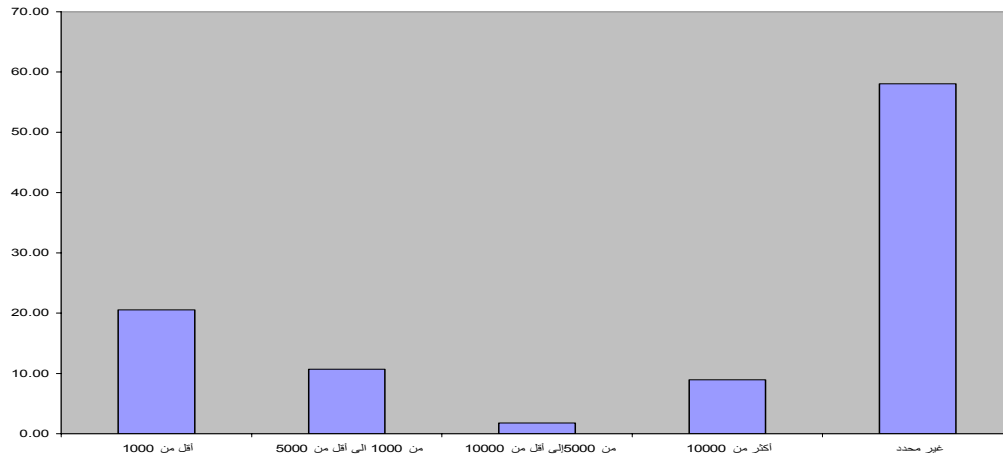
5.15 توزيع المشروعات وفقاً لعدد المستفيدين:

من الواضح ان معظم المشروعات لم تتمكن من تحديد عدد المستفيدين, ويرجع ذلك الى عدم وجود قاعدة بيانات و ضعف نظم المتابعة لتنفيذ المشروعات المختلفة. ومن النسبة المتبقية من المشروعات يتضح لنا توجه عدد واضح من المشروعات لعدد يقل من 5000 نسمة بالنسبة للمشروعات في المسح الحالي. ويرجع صغر حجم التغطية الى تركيز عدد لا بأس به في المناطق الريفية شكل (5.28).
 أما بالنسبة لمشروعات التمكين الاقتصادي في المسح السابق شكل (5.29), فإننا نلاحظ تركزا اكبر بالنسبة للمشروعات في الفئات القليلة جدا (اقل من 1000) وتركزا مقاربا للمشروعات الموجهة لأكثر من 10000 فرد(شكل 2-15)
 شكل(5.28): تقسيم المشروعات بحسب عدد المستفيدين في هذا المسح



المصدر: الجدول (5.28) في الملحق 1

شكل (5.29): تقسيم المشروعات بحسب عدد المستفيدين المستهدف في المسح السابق

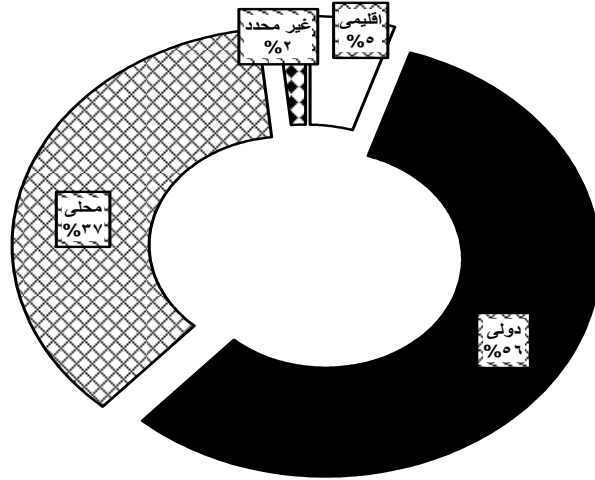


المصدر: الجدول (5.29) ملحق 1

5.16 توزيع المشروعات وفقاً لطبيعة الجهة الممولة:

من الواضح من الشكل رقم (5.30) أن هناك اعتماد واضح على التمويل الدولي يليه التمويل المحلي و بصورة محدودة التمويل الاقليمي، على الرغم من ضرورة زيادته وزيادة دعم المشروعات المشتركة في المنطقة العربية نظراً لتداخل المشاكل والأهداف بالنسبة لمشروعات التنمية في المنطقة العربية بصفة عامة وبالنسبة لمشروعات المرأة بصفة عامة.

شكل (5.30): تقسيم المشروعات بحسب طبيعة الجهة الممولة

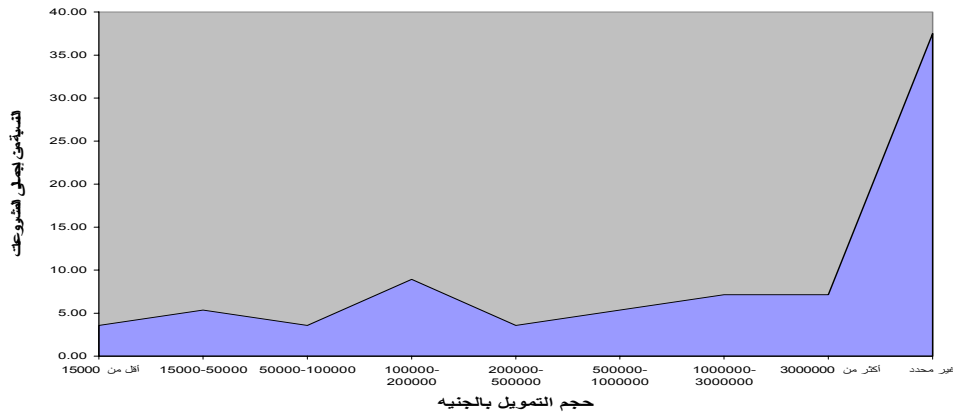


المصدر: جدول (5.30) ملحق 1

5.17 توزيع المشروعات حسب حجم التمويل:

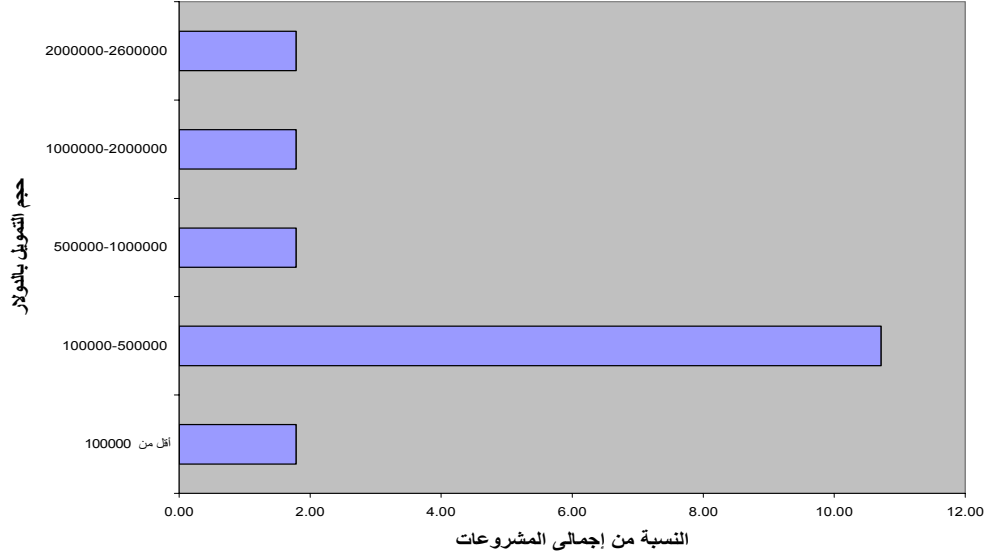
يوضح الشكل (5.31) و(5.32) ان معظم المشروعات التي أوضحت حجم تمويلها تتركز فى الفئة 100000-200000 جنيهه او 100000-500000 دولار. ومن هذا التفاوت من الممكن ان نستخلص ان هناك تفاوتاً كبيراً بين المؤسسات المصرية فى حجم التمويل وبين المؤسسات الأجنبية، حيث كان متوسط حجم التمويل للمؤسسات الأجنبية أكبر بكثير من متوسط حجم التمويل للمؤسسات المحلية مما يطرح تساؤل الاستمرارية لمشروعات تمكين المرأة الاقتصادية.

شكل (5.31): تقسيم المشروعات بحسب حجم التمويل بالجنيه في هذا المسح



المصدر: جدول (5.31) ملحق 1

شكل (5.32): تقسيم المشروعات بحسب حجم التمويل بالدولار في هذا المسح



المصدر: جدول (5.32) ملحق 1

5.18 توزيع نسبي لأهم نقاط قوة مشروعات التمكين الاقتصادي في هذا المسح:

بمراجعة الجدول رقم (5.33) في ملحق 1 تبين لنا ان أهم نقاط قوة المشروعات تلخص فيما يلي:

- اعتماد عدد كبير منها عند تأهيل المرأة لدخول سوق العمل على منهج متكامل للتنمية الشاملة، حيث تقوم بعض المشروعات على المنهجية الشاملة لتنمية المرأة بغرض دمجها في سوق العمل وتمكينها الاقتصادي وتحقيق الاعتماد على الذات.
- كذلك اعتمدت هذه المشروعات على أساليب مختلفة أهمها : التوسع في التدريب والتأهيل بغرض تحسين أحوال المرأة العاملة والداخلية في سوق العمل والعمل على إدراج المرأة لكافة حقوقها وتحسين صحتها ورفع مستوى معيشة الأسرة.
- واستهدفت هذه المشروعات الأسر الفقيرة إلى حد كبيرو الفئات المهمشة بغرض تنمية الدخل والقضاء على الفقر وتحويل المرأة الريفية إلى امرأة منتجة لمنتجات ذات قيمة سوقية وتزويد الريفيات بالمعلومات والتسهيلات الاقتصادية وتزويد المشروعات الإنتاجية بأساليب تكنولوجية جديدة لتنمية قدرتهن لزيادة إنتاج الغذاء وزيادة الدخل..ويتم ما سبق باستخدام المنهج الاقتصادي والاجتماعي معا وبمتابعة القروض.
- ومن عناصر القوة لهذه المشروعات الاهتمام بمشاركة النوع في كافة البرامج والربط المؤسسي والتنسيق بين المؤسسات المعنية بالتنمية لحل بعض القضايا التنموية والترويج لفكرة العمل الحر من خلال العمل في أكثر من محافظة وتنمية المشروعات الصغيرة من خلال تعزيز قدرة الوسطاء الماليين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- وتطوير تلك المشروعات بالتعاون مع الجمعيات الأهلية وتنمية المهارات الإدارية والمالية والحصول على العديد من الخدمات وخلق روح المنافسة ورفع قدرات أصحاب المشروعات.
- كذلك من عناصر القوة لبعض هذه المشروعات تفعيل دور الجمعيات النسائية في التمكين الاقتصادي للمرأة والعمل على حل مشكلة الدخالات إلى سوق العمل من خلال تقديم القروض الدوارة لشباب الخريجين وتطوير النظام التعليمي غير النظامي وغير النمطي بما يتناسب مع طبيعة الملتحقات وتبني

نشر مفهوم النوع الاجتماعي والثقافي وزيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة من خلال تقديم بعض الخدمات كدور الحضانة العامة.

- وكان من أهم نقاط القوة المذكورة إن معظم المشروعات مشروعات قابلة للتنفيذ والتعامل مع المرأة من خلال منظومة متكاملة وتقديم خدمات للعديد من المشروعات في مواقع المستفيدين والعمل على الربط بين النظرية والتطبيق العملي والقيام بمسوح ميداني لمناطق المشروع مع الاعتماد على الدعم المؤسسي وتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية.

5.19 التوزيع النسبي للمشروعات في هذا المسح حسب أهم السلبيات:

معظم السلبيات التي تم ذكرها في جدول (5.34) في ملحق 1 كانت عوامل متصلة بالمشروعات الصغيرة مثل:

- سيادة الاتجاه لتمويل المشروعات متناهية الصغر، في حين ان إمكانياتها في التمكين الاقتصادي محدودة وان كان لها دورا واضحا في الحد من الفقر.
 - كذلك لوحظ ان الاختلاف والتباين في سعر الفائدة , عدم انتظام التدفق النقدي من المؤسسات التمويلية بالإضافة إلى استخدام القروض في أنشطة تقليدية غير مربحة تعد من سلبيات أسلوب تقديم القروض.
 - كذلك من الأمور التي ذكرت ان عملية استرداد القروض للصندوق الاجتماعي تعد من الصعوبات التي تواجه المستفيدين من القروض, خاصة وانه توجد ضرورة للتأكد من الضامن ووسيلة سداد القرض.
 - كذلك فان عملية تسويق منتجات المشروعات الصغيرة تعد من أهم عقبات تلك المشروعات , بالإضافة إلى صغر حجم القرض وصغر حجم المشروع وعدم وجود معارض ومنافذ تسويقية بصورة منتظمة بالإضافة الى عدم تنوع منتجات المشروعات بصورة تنافسية.
 - وهكذا فان نسبة التغطية لا تتعدى 10% من الإناث المستهدفات, ومن الصعوبات عند تطبيق هذه المشروعات صعوبة توفير الموارد وعدم الاستمرارية لصعوبة الحصول على الأموال الأزمة والعمالة اللازمة وعدم كفاية الأجور والحوافز..
 - ولقد لوحظ إن الظروف المعيشية الصعبة وعدم توفر القدرات الوطنية لمتابعة مستوى الفقر وكيفية القضاء عليه من الأمور التي قد تعوق البرامج الخاصة برفع مستويات المعيشة.
 - وهناك من ذكر إن من سلبيات برامج التمويل هو عدم اتساعها لتشمل قروض للطالبات أيضا, وطولب البعض بضرورة تطوير نظام الإقراض بما يتلاءم مع ظروف المخاطر في البيئة المحيطة.
 - ومن أهم السلبيات التي ذكرت هو ضعف الامكانيات البشرية والمؤسسية للجمعيات الأهلية والتي تقدم القروض واقتتار الامكانيات للعمل بروح الفريق وتعدد الجمعيات التي تعمل في نفس المجال دون وجود تنسيق بينهم.
 - كما إن ضعف الجمعيات واقتتارهم للخبرة يعد من السلبيات, خاصة وانه لا توجد برامج تدريبية كافية لرفع الامكانيات المؤسسية والبشرية للجمعيات.
 - أما التقاليد الاجتماعية فهي من الأمور التي تعوق التحاق فئة كبيرة من الإناث في أنشطة هذه المشروعات وتهميش دور المرأة في مشروعات التنمية بصفة عامة.
- ويرجع ذلك إلى نقص الوعي المجتمعي بأهمية وقيمة العمل وعلى وجه الخصوص عدم انتشار فكر العمل الحر ودور المرأة .

5.20 التوزيع النسبي للمشروعات حسب أهم التحديات في هذا المسح:

بداية من الملاحظ وجود علاقة بين السلبيات والتحديات. ولقد تعددت التحديات المذكورة كما هو واضح من الجدول رقم(5.35) في ملحق 1 , ويعد من أهم تلك التحديات:

- ضرورة إدخال تكنولوجيا متقدمة واستخراج التراخيص الأزمة وضرورة القضاء على مشكلة الأمية للمشروعات الصغيرة .
- وذكر العديد أن البيروقراطية والإطار التشريعي والقانوني واللوائح والقوانين بصورة عامة, التسويق والتمويل و مشاكل التنسيق تعد من أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة.
- كذلك هناك تحدى هام وهو ضرورة وجود اتحادات نوعية وضرورة المتابعة الدقيقة من قبل الجمعيات لسير ومشاكل المشروعات المختلفة.
- أما ضرورة تحديد مشكلات وألويات التنمية في المناطق المختلفة في صورة خطة واضحة فهو يعد من التحديات التي تواجه هذه المشروعات والبرامج بغرض تحقيق التكامل والترابط بين المشروعات.
- وتعد التقاليد المجتمعية والموروثات الثقافية فهي من أهم التحديات التي تواجه المرأة لرفع مكانتها الاقتصادية والاجتماعية و تعد احد أهم التحديات لتشجيع المشاركة الفعالة للمرأة.
- كذلك فان تعزيز وتكوين نظام المعلومات وتنظيم برامج تدريبية وتوفير البنية التحتية المطلوبة تعد من التحديات المؤسسية للنجاح تلك المشروعات.
- ومرة أخرى تعد العقبات البشرية والمؤسسية والتمويلية من أهم التحديات التي تواجه القائمون من المشروعات.

5.21 احتياجات المشروعات في هذا المسح:

- وبدراسة احتياجات المشاريع المختلفة كما وردت في جدول(5.36) في ملحق 1 يتبين لنا إنها تشمل احتياجات بشرية ومالية ومؤسسية مثل:
- استكمال البنية المؤسسية والبشرية والتمويلية,
 - إدماج النوع والرجال على وجه الخصوص في مشاريع التنمية للمرأة ,
 - ضرورة القيام بدراسات الجدوى التسويقية للمشروعات,
 - إعداد مراكز للتأهيل المهني للسيدات وتنفيذ دورات تدريبية,
 - الاهتمام بفتح منافذ تسويقية داخلية وخارجية وزيادة الحوافز للقائمين بهذه المشروعات.

6. نتائج المسح:

تبين من هذا المسح ما يلي:

- تخصص عدد كبير من المشروعات في المجال الخدمي يلي ذلك المجال الزراعي.
- حظيت الفترة (1995-2002) بأكبر نسبة من المشروعات وهى فترة ما بعد مؤتمر المرأة ببيكين - وهى الفترة التي شاهدت ازدهارا فى مشروعات المرأة بصفة عامة.
- أما بالنسبة للسنوات التي شاهدت أعلى نسبة لبداية المشروعات فهى السنوات 2000 -2001 و 2002 اى مع بداية إنشاء المجلس القومي للمرأة في مصر.
- النسبة الأكبر من هذه المشروعات ذات طبيعة المرة الواحدة ويلي ذلك نسبة المشروعات المتكررة و أخيراً المشروعات ذات الطبيعة الدورية.
- تستأثر القاهرة بنسبة كبيرة نسبياً من هذه المشروعات ، يلي ذلك كل من محافظتي المنيا و القليوبية بنسبة 6.67% ثم محافظة أسوان بنسبة 5% .
- تحتل الجمعيات الأهلية أعلى نسبة بالنسبة للجهات المنفذة للمشروعات وتأتى المشروعات الحكومية في المرتبة الثانية ، بينما تتوزع النسبة الباقية على الجهات ذات الطبيعة الدولية ثم الإقليمية وتحتل المشروعات الخاصة المرتبة الأخيرة.
- ارتبط مدخل تمكين المرأة فى المجال الاقتصادي بمدخل زيادة الدخل في أدبيات الحماية الاجتماعية.
- تقع النسبة الأكبر من المشروعات في إطار هدف توليد الدخل ، يلي ذلك هدف زيادة إنتاجية المرأة و تنمية سوق العمل. بينما يأتي بعد ذلك أهداف متصلة بتنمية المشروعات الصغيرة و أهداف أخرى تدخل في إطار القضاء على البطالة.
- ومن الطبيعي في ظل الأهداف الرئيسية والفرعية للمشروعات ان تكون خدمة تقديم القروض أهم الأنشطة للمشروعات. وبصفة عامة يعد هذا المنهج من أكثر المناهج استخداما منذ الثمانينات مع التوسع فى اقتصاد السوق .أما التدريب والتأهيل- والذي يتبع منهج الاستثمار البشرى في الفكر التنموي- فيأتي فى المرتبة الثانية ثم يليه المساعدات الفنية , والتي تعد على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للمشروعات الصغيرة على وجه الخصوص, و تليها فى الأهمية الخدمات الاجتماعية والتي تعد أساسية لرفع مستوى المعيشة بصفة عامة.أما المساعدات المالية فتأتى في المؤخرة من حيث الأهمية, وتتبع

المساعدات المالية وتقديم الخدمات الاجتماعية هدف الرفاهة الاجتماعية في أديبات الحماية الاجتماعية وهي منهج قصير الأجل للقضاء على الفقر. وبعد ذلك أمرا طبيعيا وذلك لان منهج المساعدة المالية يعد من اقل المناهج المستخدمة في الوقت الحالي نظرا للاهتمام المتزايد بالمنهج التنموي أكثر من منهج المساعدات والإعانات.

- هناك وسيلتين أساسيتين لتنفيذ أهداف مشروعات تمكين المرأة في المجال الاقتصادي إلا وهي التدريب وتقديم الخدمات.
- من الواضح أن المناطق الريفية تحظى بحوالى نصف عدد مشروعات التمكين الاقتصادي للمرأة, في حين لا يحظى القطاع الحضري الا بأقل من الربع وتتوزع بقية المشروعات بين بعض المحافظات او كل أنحاء الجمهورية
- حظت المرأة المتزوجة على أعلى نسبة من المشروعات سواء بالنسبة لمشروعات في المسح الحالي. ومن الغريب توجه نسبة ضئيلة للغاية الى المرأة الأرملة .
- ومن الواضح ان هناك اعتماد واضح على التمويل الدولي يليه التمويل المحلى و بصورة محدودة التمويل الاقليمي.
- تتركز معظم المشروعات التي أوضحت حجم تمويلها في الفئة 100000-200000 جنيه او 100000-500000 دولار. ومن هذا التفاوت من الممكن أن نستخلص أن هناك تفاوتاً كبيراً بين المؤسسات المصرية في حجم التمويل وبين المؤسسات الأجنبية.
- وتتلخص أهم نقاط قوة المشروعات في اعتمادها عند تأهيل المرأة لدخول سوق العمل على منهج متكامل للتنمية الشاملة. واستهدفت هذه المشروعات الأسر الفقيرة إلى حد كبير والفئات المهمشة بغرض تنمية الدخل والقضاء على الفقر وتحويل المرأة الريفية الى امرأة منتجة لمنتجات ذات قيمة سوقية. ومن عناصر القوة لهذه المشروعات الاهتمام بمشاركة النوع في كافة البرامج والربط المؤسسي والتنسيق بين المؤسسات المعنية بالتنمية لحل بعض القضايا التنموية والترويج لفكرة العمل الحر. كذلك من عناصر القوة لبعض هذه المشروعات تفعيل دور الجمعيات النسائية فى التمكين الاقتصادي للمرأة والعمل على حل مشكلة الداخلات إلى سوق العمل من خلال تقديم القروض الدوارة لشباب الخريجين.
- ويوضح التوزيع النسبي للمشروعات فى هذا المسح حسب اهم السلبيات سيادة الاتجاه لتمويل المشروعات متناهية الصغر, فى حين ان إمكانياتها فى التمكين الاقتصادي محدودة وان كان لها دورا واضحا فى الحد من الفقر. كذلك لوحظ ان الاختلاف والتباين فى سعر الفائدة , عدم انتظام التدفق النقدي من المؤسسات التمويلية بالإضافة الى استخدام القروض فى أنشطة تقليدية غير مريحة تعد من سلبيات أسلوب تقديم القروض. كذلك فان عملية تسويق منتجات المشروعات الصغيرة تعد من اهم عقبات تلك المشروعات بالإضافة الى ضعف الامكانيات البشرية والمؤسسية للجمعيات الأهلية والتي تقدم القروض واقتار الامكانيات للعمل بروح الفريق وتعدد الجمعيات التي تعمل فى نفس المجال دون وجود تنسيق بينهم.
- ويعد أهم التحديات التي تواجه هذه المشروعات ضرورة إدخال تكنولوجيا متقدمة واستخراج التراخيص الأزمة وضرورة القضاء على مشكلة الأمية وضرورة توفير الكوادر البشرية والمؤسسية والتمويلية اللازمة.

7. التوصات المستقلة وهنا يجب ذكر:-

7.1 القضايا الأولى بالمواجهة:

تم تصنيف القضايا الأولى بالمواجهة من واقع الاستثمارات على النحو التالي:

المشروعات الأولى بالرعاية
التسويق
التشطيب الجيد للمنتجات
التمويل المالي
التوسع فى القروض الصغيرة
التوعية القانونية للمرأة
الرعاية الصحية
المرأة الحضرية فى المناطق العشوائية
المشروعات التى تهدف إلى المساندة المالية للطالبات
المشروعات الذى تساعد العاطلين والفقراء الذين ليس لديهم فرص
المشروعات المقدمة للمرأة المعيلة
إنشاء مراكز تدريب
إيجاد نماذج إنتاجية جديدة لنفس الخامات
تحفيز العاملات على المشروعات الصغيرة
حقوق المرأة
دعم القدرات المؤسسية
دورات تدريبية
رفع المستوى الاقتصادي للأسر
مشروع الإقراض المتناهي الصغر
مشروع التطوير، وهو مشروع له خصوصية على أساس انه يعتمد على 3 أشياء أساسية مثل الصوب الزراعية وتدريب السيدة على كيفية الزراعة فى الصوب
مشروع توازن النوع الاجتماعي
مشروع رعاية الأطفال
مشروع محو الأمية
مشروعات الحرف اليدوية
مشروعات الفنادق
مشروعات المنتجات الغذائية
مشروعات بيئية
مشكلة البطالة

7.2 قطاعات المرأة التي يجب ان تستهدف بالمشاريع المستقبلية:

ومن العرض السابق يتبين لنا ان التركيز الأكبر للمشروعات فى المجال الاقتصادي كان فى مجال التمويل الأصغر والمشروعات الصغيرة فى حين نرى ان هناك العديد من القطاعات الواجب الاهتمام بها مثل:

- برامج تدريبية لتفعيل دور المرأة في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام.
- العمل على تنمية مهارات العاملات بالقطاع الخاص على وجه الخصوص.
- العمل على تنمية قنوات الاتصال بين هذا المشروعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة والكبيرة من خلال مراكز اتصال.
- العمل على تنمية كوادر محلية من الإناث لاستمرارية عملية تدعيم المشروعات الصغيرة وذلك من خلال دعم الأنشطة التدريبية للمهارات وتشجيع التنمية المؤسسية.
- نشر الصناعات الزراعية كثيفة العمل كالصناعات الغذائية، صناعة الغزل والنسيج والملابس، صناعة الأخشاب.
- برامج لتدريب الفتيات علي تعلم الرياضيات وعلوم الكمبيوتر حيث يتيح ذلك لهن فرص الالتحاق بالكليات العملية و ما يرتبط بذلك فرصهن في التوظيف.
- تشجيع المبادرات التي تتم لتدريب طالبات الجامعة و ذلك لرفع مهارتهن مما يزيد من فرصهم في الحصول علي وظائف بعد التخرج
- إعادة تأهيل شريحة عريضة من العاملين بالفعل على المهارات الجديدة الأساسية والتي تتضمن، القدرة على الاتصال الفعال، مهارات اللغات الأجنبية، مهارات استخدام الحاسب الآلي، القدرة على الإدارة من خلال المنظور العالمي، تنمية المهارات الخلاقة لحل المشاكل، القدرة على التحليل، القدرة على اتخاذ القرار، القدرة على العمل الجماعي، تنمية المهارات القيادية، القدرة على المبادرة، الالتزام بالتعليم المستمر، القدرة على المخاطرة.
- تنفيذ برامج لمحو الأمية الثقافية والتكنولوجية بما يتفق واحتياجات سوق العمل لتعظيم الإنتاجية و القدرة التنافسية للمرأة كمستخدم للتكنولوجيا مما يحميها من الخروج من سوق العمل و إتاحة فرص عمل مولدة لدخل مرتفع يساعدها علي تحمل أعبائها المادية.
- تدعيم قدرة أجهزة التدريب المهني لتوفير مهارات التقنية بما يحقق زيادة كفاءة وقدرات المرأة لزيادة فرص العمل أمامها ومواكبتها للمتطلبات الحالية والمستقبلية في سوق العمل .
- توفير برامج التدريب وإعادة التأهيل المهني والتدريب التحويلي بما يتناسب مع احتياجات البيئة المحلية لتنمية قدرات المرأة والتأكيد على زيادة مشاركتها في هذه الدورات
- الأخذ بأسلوبي التدريب : التدريب التمهيدي للوصول إلي مستوي المهارة الأولى والتدريب لتنمية المهارات لمهن غير تقليدية مطلوبة بسوق العمل و لمهارات محددة بدون شروط نوعية للالتحاق مع تحديد المستهدف من المشاركة النسائية بتلك البرامج و مراجعة التقنيات المستخدمة . و ذلك يساعد علي الحد من التحيز النوعي في النظم التدريبية و مساعدة المرأة علي إكسابها مهارات جديدة و تحسين وضعها التنافسي في سوق العمل . .
- تدريب مدي الحياة وهو وسيلة فعالة لتحقيق الاستمرارية في الوظائف التي تحتل قمة الهرم الوظيفي ذات الدخل المرتفع إلي جانب حماية المرأة من التدهور الوظيفي لسوق العمل بعد انقطاع عنه بسبب مسؤولياتها الأسرية.
- الارتقاء بمهارات ورفع كفاءة المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي عن طريق إتاحة حصولها على التدريب والتكنولوجيا الملائمة وتوفير التدريب الإداري لإعداد أصحاب المشروعات من النساء لتشجيع التشغيل الذاتي.

- التوجيه المهني و الاستشارات الوظيفية : من خلال تطوير مكاتب الاستخدام المحلية حيث ثبت أن التجزئة النوعية للمهن لا تبدأ عند التشغيل و لكن عند اختيار المسارات التعليمية و التدريبية و أن الفجوة النوعية يمكن أن تقل بتوجيه النساء لنوعيات بذاتها من المهن في قطاعات اقتصادية نامية.

7.3 مجالات التنسيق والتعاون بين جهات مختلفة من اجل النهوض بالمرأة وسن الأقطار العربية .

بالإضافة إلى ما سبق هناك مجالات عديدة داخل كافة القطاعات يمكن التنسيق بينها عربياً:

- إنشاء برنامج اقليمي لدعم قنوات الاتصال بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص وأيضاً الكبيرة من خلال نظم التعاقد المختلفة Subcontracting, Franchise
- إنشاء بنك معلومات عربي عن كافة الصناعات الصغيرة من أجل المتابعة والتنسيق.
- إنشاء مركز اقليمي لتقييم مناهج التدريب لربطها بمتطلبات الطلب في أسواق العمل المحلية والخارجية بصورة مستمرة.

- وضع نظام لمستويات المهارة على المستوى الاقليمي كأساس لترخيص مزاوله المهنة يتمشى مع المستويات الدولية و تستجيب للاحتياجات المهنية و التكنولوجية التي تتطلبها، وفى هذا الصدد تبرز مدى أهمية صياغة برنامج عربي للتدريب المهني_ دائم التطوير مما يساعد الأفراد علي سهولة الدخول و الخروج من النظام و استخدام برامج التدرية المتطورة لتنمية مهارتهم و معارفهم لمواكبة التغير السريع و المستمر. ويكون ذلك من خلال العمل على بناء نظام اقليمي متكامل لوضع معايير ومستويات للمهارات المهنية للقطاعات المختلفة متضمنا وضع نظام لمنح الشهادات طبقاً للمستويات الدولية مع إعداد جيل من العمالة الماهرة المدربة على أعلى المستويات العالمية وبناء خريطة للمهارات المهنية الإقليمية بمستوياتها وإعداد المناهج التي تعكس رؤية واحتياجات السوق الاستثمارات و ذلك كأساس لوضع نظام اقليمي لترخيص مزاوله المهن المختلفة لا يخضع لأي ممارسات تمييزية علي أساس النوع . في الوقت ذاته , فان بناء مستويات المهارة إقليمي يتيح للاستجابة للطلب في سوق العمل الداخلي و الخارجي و يتيح تسويق العمالة المصرية بنوعها إلي جانب تحديده للقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية بسوق العمل و تحديد المهن و المهارات و المعارف و البرامج التدرية التي توصل للمستويات المهارية و اختبارها. وفي ذلك تمكين للمرأة من الحصول علي فرص تدريب متطورة و مطلوبة بسوق العمل إلي جانب حصولها في شهادات تدريب معتمدة و تراخيص مزاوله المهنة للوقوف أمام الإجراءات التمييزية التي يمارسها بعض رجال الأعمال و تساعدها علي الحصول علي أجر مماثل أجر الرجال عن العمل المماثل أو عن القيمة المتساوية. ويتم فيما بعد تدريب المتدربين في مراكز تدريب نموذجية يتم اختيارها وإعدادها طبقاً للمعايير الدولية المتقدمة .وفى النهاية إجراء التحليل العلمي والفني لكافة أنشطة القطاعات المختلفة وبناء وحدات الجدارة ومقاييس المهارة الفرعية لها باستخدام أسلوب التحليل الوظيفي للأنشطة

- وضع قواعد بيانات وإحصائيات متجددة على المستوى الاقليمي لعكس المشاركة الحقيقية للمرأة العربية في النشاط الاقتصادي. ويتم ذلك من خلال جمع وتحليل البيانات الخاصة بسوق العمل والتي ينبغي أن يراعى فيها معرفة الأوضاع والاحتياجات الخاصة للمرأة، مثل ساعات العمل والوظائف الرسمية بالمقارنة بالوظائف غير الرسمية وحجم الإنتاجية وتكاليف العمالة في الوحدات الإنتاجية والمؤشرات الخاصة بالأجور. وكذلك القيام بإعداد شبكة معلومات متكاملة باحتياجات سوق العمل وتيسير الحصول على تلك المعلومات لضمان وصولها للمستفيدين على أن تشمل هذه البيانات معلومات كافية عن خصائص القطاع غير المنظم ومعرفة نوعية العمالة النسائية التي يستوعبها هذا القطاع وظروف العمل التي يعملن فيها مع تصنيفها حسب النوع والمنطقة الجغرافية. كذلك استكمال قاعدة البيانات والمؤشرات الإحصائية من منظور النوع

الاجتماعي والخاصة بالعلاقة بين مدخلات التعليم والتدريب واحتياجات الأسواق المحلية والعربية والدولية حاليا ومستقبلا. وفي النهاية ضرورة إعداد شبكة متكاملة للمعلومات والبيانات بما في ذلك إمكانيات التعليم والتدريب ومخرجاتها واحتياجات سوق العمل من مهارات لمهن محددة والقطاعات الواعدة والمهن وربط مثل هذه الشبكة بشبكات المعلومات المثيلة في الداخل والخارج وتيسير فرصة حصول المستفيدين من النوعين على تلك المعلومات.

- مراجعة تشريعات العمل المطبقة حاليا على المستوى الاقليمي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الحالية، وكذا في ضوء معايير العمل الدولية والعربية لمعالجة سلبيات التطبيق وخاصة ما يتعلق بها بعمل المرأة واقتراح التشريعات التي تكفل التطبيق السليم دون تمييز.
- مشروع عربي للاهتمام بالإعلام العربي وتوجيهه لتحسين وإبراز دور المرأة العربية في النشاط الاقتصادي.